

قانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٩م
بشأن السياحة

باسم الشعب.

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
وعلى القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٢) لعام ١٩٩٤م بشأن السياحة
وبعد موافقة مجلس النواب
أصدرنا القانون الآتي نصه.

الفصل الاول

التسمية والتعاريف والأهداف العامة

- مادة (١) يسمى هذا القانون (قانون السياحة)
- مادة (٢) يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المبينة قرين كل منها مالم يقتض سياق الكلام أو دلت القرينة على خلاف ذلك:-
- الجمهورية : الجمهورية اليمنية .
- المجلس : المجلس الاعلى للسياحة.
- الوزارة : وزارة الثقافة والسياحة .
- الوزير : وزير الثقافة والسياحة.
- القانون : قانون السياحة.
- اللائحة : اللائحة التنفيذية لهذا القانون .
- الهيئة : الهيئة العامة للسياحة.
- السائح : كل شخص طبيعي غير متمتع بالجنسية اليمنية يدخل أراضي الجمهورية ويقيم فيها لمدة لا تقل عن ٢٤ ساعة سواء كان الدخول بغرض السياحة او حضور المؤتمرات والندوات أو المهرجانات أو المعارض او

الأعمال التجارية أو بغرض الزيارة أو العلاج أو قضاء

الاجازة وسائر الاغراض الاخرى غير الإقامة الدائمة.

المنشآت الفندقية والسياحية : الاماكن المعده اساساً لاستقبال السياح وإيوائهم وتقديم الخدمات لهم.

المناطق والمواقع السياحية: الاماكن التي تتوفر فيها مقومات وعوامل الجذب السياحي.

المرشد السياحي: الشخص الذي يتولى الشرح والارشاد للسياح في المناطق والمواقع السياحية.

المفتش السياحي: الموظف المناط به مهام ومسؤوليات الرقابة والتفتيش على المنشآت الفندقية والسياحية.

مادة(٣) يهدف هذا القانون إلى تحقيق مايلي:-

١-تنظيم وتشجيع السياحة وتطويرها وتنمية الموارد السياحية واستغلالها بما يحقق إقامة صناعة سياحية متطورة تسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

٢-المحافظة على المناطق والمواقع السياحية والبيئية والعناية والتعريف بالمعالم الأثرية والطبيعية وتهيتها سياحياً .

٣-تشجيع الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي بمختلف تكويناته وأنواعه بما يتفق وأصول صناعة السياحة كوظيفة اقتصادية وثقافية وإعلامية بما لا يتعارض والقوانين النافذة.

٤-الحفاظ على الحرف التقليدية والمشغولات اليدوية وتطويرها وتشجيع تنمية صناعتها.

٥-تنشيط السياحة الداخلية والإقليمية والدولية ومضاعفة معدلات نموها وتدريب وتأهيل العاملين في القطاع السياحي.

الفصل الثاني

المجلس الاعلى للسياحة

مادة (٤) ينشأ مجلس أعلى للسياحة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ويكون وزير الثقافة والسياحة

نائباً له . وعضوية كل من :-

١-وزير الخارجية

٢-وزير المالية

٣-وزير النقل.

٤-وزير الانشاءات والاسكان والتخطيط الحضري.

٥-وزير الداخلية.

٦-وزير الاعلام .

٧-وزير التخطيط والتنمية.

٨-وزير العمل والتدريب المهني.

٩-وكيل وزارة الثقافة والسياحة (لقطاع السياحة).

١٠-رئيس الهيئة العامة للسياحة.

١١-رئيس الهيئة العامة للاستثمار.

١٢-رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات.

١٣-رئيس الهيئة العامة للحفاظ على المدن التاريخية.

١٤-رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية اليمنية.

١٥-خمسة أعضاء يمثلون القطاع الخاص يرشحهم وزير الثقافة والسياحة ويقرهم

المجلس .

مادة (٥) يتولى المجلس ممارسة المهام والاختصاصات التالية:-

١-رسم السياسات والخطط الكفيلة بتطوير وتنشيط السياحة في الجمهورية ورفع

معدلات نموها وزيادة دورها في رفد وإنعاش الإقتصاد الوطني.

٢-دراسة وإقرار المقترحات والخطط اللازمة للنهوض بالقطاع السياحي وتحديد

المناطق السياحية والمحميات الطبيعية والحفاظ عليها.

٣-التنسيق بين الوزارات والجهات المختلفة ذات العلاقة بتنفيذ خطط التنمية السياحية وتحديد الدور المناط بكل منها في تنشيط الحركة السياحية.

٤-دراسة وتقييم التقارير الدورية المرفوعة من الجهات المعنية عن مستوى سير النشاط السياحي ووضع الحلول المناسبة للمشاكل والصعوبات التي تواجهها .

٥-استبيان فرص الاستثمار المتاحة في المجال السياحي وإقرار مقترحات الاستثمار في الجزر وإنشاء المدن السياحية.

٦-تقييم التجارب الناجحة في تنشيط الحركة السياحية للاستفادة منها.

٧-القيام بأي مهام أخرى تتعلق بتنشيط وتطوير الحركة السياحية.

٨-حق إعلان منطقة أو موقع ما تتوفر فيه مقومات الجذب السياحي كمنطقة أو موقع سياحي محظور استغلاله إلا للاستثمار والنشاط السياحي.

مادة(٦)تكون قرارات المجلس ملزمة للوزارات المعنية وسائر الجهات والوحدات الادارية في أمانة العاصمة والمحافظات وعليها اتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها.

مادة(٧)لا يجوز إستغلال او إدارة أي منشأة سياحية إلا بترخيص من الهيئة وطبقاً للشروط والاجراءات التي تحددها اللائحة ولائحة تصنيف المنشآت الفندقية والسياحية وبعد . تعميم الوزير .

مادة(٨)يتولى وزير الثقافة والسياحة الإشراف على تنفيذ المهام التالية :-

أ-تنظيم وتشجيع الاستثمار السياحي وتنويع مجالاته بما يتفق وأصول صناعة السياحة كوظيفة إقتصادية وثقافية.

ب-التعريف بالمعالم السياحية والترويج لها وتنظيم وسائل وأساليب الدعاية السياحية ووضع الأدلة والمطبوعات والنشرات السياحية والملصقات الدعائية والأفلام الترويجية.

ج-تنمية التعاون السياحي مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية وتمثيل الجمهورية في المؤتمرات والفعاليات الخاصة بالانشطة الثقافية والسياحية.

د-الإشراف والرقابة على الأداء السياحي وتقييم مستوى الأداء ووضع الحلول والمعالجات لوجود أي قصور او سلبيات والإشراف على تنفيذها.

مادة (٩) لا يجوز لأي منشأة فندقية أو سياحية أن تتخذ أسماءً أو أوصافاً أو عناويناً غير ما هو مبين في الترخيص الممنوح لها.

الفصل الثالث

تنظيم أعمال المنشآت السياحية

مادة (١٠) تحدد اللائحة المنظمة أعمال المنشآت الفندقية والسياحية الالتزامات التي يتعين على كل منشأة إتباعها في علاقاتها بالزلاء أو المترددين عليها بالإضافة إلى قواعد ونظام الحجز والإقامة.

مادة (١١) تصنف المنشآت الفندقية والسياحية ووكالات السفر والسياحة إلى درجات ويتم تصنيف وتحديد الدرجة المناسبة لكل منشأة طبقاً للقواعد والأحكام المنصوص عليها في لائحة التصنيف.

مادة (١٢) يعمد الوزير قوائم أسعار الإقامة والخدمات التي تقدمها الفنادق والمنشآت السياحية. مادة (١٣) لمستغلي المنشآت الفندقية والسياحية أو المسؤولين عن إدارتها أن يطلبوا خلال شهر مارس من كل عام إعادة النظر في درجة المنشأة أو تعديل الأسعار المقررة وذلك وفقاً للقواعد والجراءات التي تحددها اللائحة دون إخلال بحق الوزير في إجراء التعديل المناسب في أي وقت إذا قامت أسباب جديّة توجبه.

مادة (١٤) يجب على مستغلي المنشآت الفندقية والسياحية الالتزام والتقيّد بما يلي:-

١- عدم مطالبة النزّل بمقابل يزيد على الأسعار الرسمية المعتمدة ضمن قائمة الأسعار.

٢- إظهار درجة المنشأة وقائمة الاعلان عن الاسعار في مكان بارز باللغة العربية ولغة عالمية حية على أن تكون مختومة بالختم الرسمي.

٣- إخطار الهيئة بإسم المسؤول عن إدارة المنشأة وكل تغيير يطرأ عليها فور وقوعه.

٤- مسك دفاتر منتظمة لقيّد الحركة اليومية للمنشأة وعلى كل منشأة مراعاة ومسئولية صحة البيانات التي تقدم عن المنشأة.

٥- تمكين مسئول الرقابة على الاداء السياحي من الاطلاع على سير عمل المنشأة وحصولهم على المعلومات والبيانات التي تسهل لهم القيام بمهامهم.

مادة (١٥) لا يجوز طبع وعرض ونشر أية إعلانات او مطبوعات تخل بالمضامين التاريخية أو السياحية للبلاد.

مادة (١٦) يجوز للوزير بقرار مسبب إلغاء الترخيص باستغلال وإدارة أية منشأة فندقية أو سياحية إذا ثبت مخالفتها لأحكام هذا القانون أو لقواعد الآداب العامة أو اتيان أعمال ضاره لسمعة البلاد أو يكون من شأنها المساس بأمنها واستقرارها ولصاحب المنشأة حق اللجوء إلى القضاء.

الفصل الرابع الإرشاد السياحي

مادة (١٧) لا يجوز ممارسة مهنة الارشاد السياحي إلا بترخيص من الهيئة وتبين اللائحة قواعد وإجراءات تقديم الطلب وكيفية منح الترخيص.

مادة (١٨) يشترط لمنح الترخيص بمزاولة مهنة الارشاد السياحي ما يلي:-

- ١- أن يكون طالب الترخيص يمني الجنسية.
- ٢- أن يكون محمود السيرة حسن السمعه ولم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة مالم يكن قد رد إليه اعتباره بحكم قضائي.
- ٣- ان تثبت لياقته الطبية طبقاً لأحكام القوانين والأنظمة النافذة.
- ٤- أن يكون حاصلًا على مؤهل جامعي له إرتباط بالعمل السياحي أو اجازة من معهد سياحي متخصص أو خبرة تمكنه من القيام بوظيفة المرشد السياحي مع اجادته لأحدى اللغات الأجنبية الحية.
- ٥- أن يكون ملماً بالتاريخ وقادراً على التعريف باليمن تاريخياً وحضارة بصدق وأمانة.

٦- ان لا يكون موظفاً بالجهاز الإداري للدولة أو وحدات القطاعين العام والمختلط في غير مجالات القطاع السياحي مالم يقدم موافقة الجهة التي يعمل بها على منحه إجازة بدون مرتب للعمل في الارشاد السياحي.

مادة (١٩) تحدد اللائحة التنظيمية للارشاد السياحي مدة الترخيص والرسوم المقررة لأستخراجه وتجديده والإجراءات المتعلقة بفقدانه بحيث لا تزيد قيمة الرسوم عن الف ريال.

مادة (٢٠) تصدر الهيئة تراخيص مزاوله الارشاد السياحي، ولا يجوز للمرشد مزاوله مهنته خارج نطاق المنطقة المبينة في الترخيص الممنوح له إلا بأذن كتابي من الهيئة.

مادة (٢١) يعفى المرشد من رسوم دخول المتاحف والاماكن الاثرية والمعارض المتخصصة التابعة للدولة.

مادة (٢٢) لا يجوز للمرشد السياحي السمسرة في المجال السياحي، كما يحظر عليه المتاجرة بأصول الآثار والموروث الشعبي، او السعي للحصول على أية عمولات او مكافآت من السياح.

مادة (٢٣) على المرشد السياحي ان يتحلى في سلوكه المهني بمبادئ الشرف والأمانة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التي تفرضها عليه آداب المهنة وتقاليدها.

مادة (٢٤) يحظر على الوكالات السياحية قيادة الوفود السياحية أياً كانت إلى الأماكن الاثرية والسياحية مالم يكن بمصاحبتهم مرشد سياحي يحمل الترخيص من الهيئة.

مادة (٢٥) يلتزم السياح بقواعد الآداب العامة وإحترام معتقدات وعادات وتقاليده المجتمع اليمني وتتولى الوزارة تحديد القواعد والواجبات التي يجب الالتزام بها.

الفصل الخامس

العقوبات

مادة (٢٦) يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (٧) من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد عن شهر أو بغرامة مالية لا تزيد عن ثلاثين ألف ريال.

مادة (٢٧) يعاقب كل من يخالف أحكام المواد (٩، ١٠، ١٢، ١٤) من هذا القانون بغرامة مالية لا تزيد عن عشرين ألف ريال.

مادة (٢٨) يعاقب كل من يخالف أحكام المواد (١٧، ٢٠، ٢٣) من هذا القانون بغرامة مالية لا تزيد عن عشرة ألف ريال.

مادة (٢٩) يعاقب كل صاحب منشأة سياحية أو مرشد سياحي خالف نشاطه قواعد الآداب العامة والقيم والأخلاق الدينية أو روج لما يخل بها أو ارتكب أعمالاً ضارة بسمعة البلاد يكون من شأنها المساس بأمنها واستقرارها والاساءة الى تاريخها وحضارتها بالحبس لمدته لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة مالية لا تزيد عن ثلاثمائة ألف ريال، مالم ينص قانون العقوبات العام على عقوبة أشد، ويجوز غلق المنشأة السياحية وإيقاف المرشد السياحي عن العمل وتجميد أو إلغاء الترخيص.

مادة (٣٠) تكون للمنازعات السياحية المنظورة امام القضاء صفة الإستعجال.

الفصل السادس

أحكام علمه وختامية

مادة (٣١) تثبت صفة مأمورية الضبط القضائي للموظفين التابعين للوزارة والهيئة الذين يصدر بتسميتهم قرار من النائب العام بناءً على طلب من الوزير وهم الذين يتولون مهام التفتيش على المنشآت الفندقية والسياحية وإثبات المخالفات المنصوص عليها في القانون واللوائح والقرارات المنفذة لأحكامه.

مادة (٣٢) على اصحاب المنشآت الفندقية والسياحية القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون التقدم للحصول على التراخيص المقررة وتعديل أوضاع منشآتهم بما يتفق وأحكامه وذلك خلال فترة ستة أشهر من تاريخ صدوره.

مادة (٣٣) ينشأ صندوق للترويج السياحي يتولى دعم أنشطة الترويج السياحي في الداخل والخارج ويحدد القانون إختصاصاته .

مادة (٣٤) تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير.

مادة (٣٥) يصدر الوزير اللوائح والقرارات المنظمة للعمل السياحي وفقاً لأحكام هذا القانون ولا تحتة التنفيذية.

مادة (٣٦) يلغى القرار الجمهوري بالقانون رقم (٢٢) لعام ٩٤م بشأن السياحة كما يلغى كل نص يتعارض مع احكام هذا القانون .

مادة (٣٧) يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - صنعاء

بتاريخ ٢٧ / ربيع ثاني / ١٤٢٠هـ

الموافق ٩ / أغسطس / ١٩٩٩م

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية